

اليمن من الوحدة... إلى المجهول

العرب



منصور على غير علم بما يجري أمامه. اليمن إلى أين وما هو موقعه في المشروع التوسعي الإيراني بصورتيه الموجهة إلى المملكة العربية السعودية؟ هذا هو السؤال الذي يجدر بالعالم طرحه في الوقت الحاضر في وقت تعبر الإدارة الأميركية الجديدة اهتماما شديدا بهذا البلد، وهو اهتمام أدى إلى تعيين مبعوث خاص لليمن هو الدبلوماسي تيموثي ليندركينغ.

ارتبط اليمن بمصير المشروع التوسعي الإيراني. هل من يعرف مصير هذا المشروع، بكل تحلفه، الذي يفوقه بلد مفلس لكن لديه ميليشياته المذهبية وصورتيه في كل مكان... من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر، سابقا طبعاً!

السابق والإخوان المسلمين. جعل ذلك من صنعاء نفسها مقسمة وأقدها دور المركز الذي يدار منه اليمن. انتهت الوحدة مع علي عبدالله صالح وبيدات مرحلة جديدة لا يمكن معرفة إلى أين ستأخذ البلاد. كان اليمن يخشى في الماضي الصوملة، باتت الصوملة تخشى حالياً اليمن الذي "تشتغل"، على حد تعبير الصديق مصطفى أحمد النعمان.

لا يكفي التباكي على الوحدة اليمنية، يفترض التفكير هل في الإمكان إيجاد صيغة جديدة لليمن في وقت استطاعت إيران بناء كيان تابع لها يتحكم به الحوثيون منذ الحادي والعشرين من أيلول - سبتمبر 2014 يوم استيلائهم على صنعاء فيما عبره

وتامر الإخوان المسلمين الذين اعتقدوا أن السلطة صارت في متناولهم من جهة أخرى. تحرك الإخوان للاستيلاء على السلطة في 2011 مستفيدين من "الربيع العربي"، الذي ركبو موجته، في ظل الطموحات التي تحكمت بكل من المشير (حاليا) علي محسن صالح الأحمر، قريب علي عبدالله صالح (نائب رئيس الجمهورية الآن) والشيخ حميد عبدالله بن حسين الأحمر، نجل شيخ مشايخ حاشد الشيخ عبدالله الأحمر، الذي عرف، إلى ما قبل وفاته في 2007، كيفية إيجاد الإخوان وحلفاؤهم الجهويين ومن صيغة ما تبقى على شعرة معاوية بينه وبين علي عبدالله صالح والمحيطين به. كانت نقطة التحول المعارك التي شهدتها صنعاء بين الموالين للرئيس

صالح يرتكب سلسلة من الأخطاء، بما في ذلك تمسكه أكثر بالسلطة بعد انتصاره على الحزب الاشتراكي الذي قاد حرب الانفصال في العام 1994 وسعى إلى العودة إلى واقع ما قبل الوحدة. جاء انتصار علي عبدالله صالح، وهو انتصار سهله له قصر نظر القيادة في الحزب الاشتراكي ودعم الميليشيات التابعة للإسلاميين في الوقت ذاته، ليخلف الأوراق ويدفع الرئيس السابق في اتجاه ارتكاب مزيد من الأخطاء.

وقعت هذه الأخطاء في ظل بداية صعود الحوثيين الذين استمروا عليهم علي عبدالله صالح في البداية قبل أن يكتشف أن إيران باشرت في اختراقهم في العمق بطريقة منهجية من جهة

الوحدة بينهما. اعتقد الجنوب أن لديه تجربة ناجحة يستطيع تصديرها إلى الشمال وقبل ذلك إلى شبه الجزيرة العربية وذلك عندما دعم التمرد في ظفار في سلطنة عُمان، وهو تمرد استطاع السلطان الراحل قابوس بن سعيد القضاء عليه تدريجاً واستيعابه ابتداء من العام 1970 تاريخ صعوده إلى العرش بعد إزاحة والده.

كان تاريخ الجنوب، منذ استقل في العام 1967 وصولاً إلى الوحدة في 1990، سلسلة من الحروب الأهلية والصراع على السلطة وتهجير للكفاءات من "الجمهورية الديمقراطية الشعبية" التي كانت خالية تماماً من أي نوع من الديمقراطية. انتهى النظام في الجنوب بعد اكتشافه أن ليس لديه ما يصدره إلى الخارج من جهة وبعدما قضى على نفسه في مطلع العام 1986 في ما سمي "أحداث 13 يناير" التي كانت حرباً أهلية حقيقية ومذابح متبادلة بين "القبائل الماركسية" انتهت بإزاحة علي ناصر محمد عن السلطة. وقد خرج معه من عدن أنصاره.

كان أحد هؤلاء الرئيس المؤقت الحالي لليمن عبدربه منصور هادي الذي لم يرتبط اسمه يوماً بأي كفاءة، من أي نوع، بمقدار ما أن علي عبدالله صالح جعل منه نائباً للرئيس في وقت كان في حاجة إلى جنوبيين يخوضون إلى جانبه الحرب على الانفصال صيف 1994.

كان الانفجار الداخلي في اليمن الجنوبي، إضافة بالطبع إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، السبب الأساسي لتسهيل حصول الوحدة الاندماجية التي وقف خلفها شخصان هما علي عبدالله صالح رئيس ما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي (الحزب الحاكم) في الجنوب. في الواقع، صمدت الوحدة عشرين عاماً، بينها أربع سنوات يمكن وصفها بالسنوات الذهبية، بين 1990 و1994.

أدت الوحدة إلى قيام نظام تعديدي في اليمن. من حسناتها أنها سمحت بترسيم الحدود بين اليمن من جهة وكل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى. لم يكن رسم الحدود مهمة سهلة في مرحلة ما قبل الوحدة بسبب المزايدات المتبادلة بين النظامين في الشمال والجنوب اللذين كانا على طرفي نقيض، لكن الوحدة جعلت علي عبدالله

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

في التاريخ الحديث لبلد ذي موقع استراتيجي في غاية الأهمية دولياً وإقليمياً، هناك يمن ما قبل الوحدة التي تحققت قبل 31 عاماً في الثاني والعشرين من أيار - مايو 1990. هناك أيضاً يمن الوحدة التي انتهت عملياً بالانقلاب الذي نفذه الإخوان المسلمون على علي عبدالله صالح، الرئيس بين 1978 و2012. وهناك اليمن الحالي الذي لا يزال يمرّ بمخاض عجيب غريب وتعقيدات لا يمكن حصرها. لا يمكن حصر هذه التعقيدات التي يصعب معها التكهن بمستقبل اليمن والصيغة التي يمكن أن يرسو عليها بعد سنوات طويلة. كل ما يمكن قوله إن اليمن دخل منذ سنوات مرحلة المجهول...

اليمن إلى أين وما هو موقعه في المشروع التوسعي الإيراني بصورتيه الموجهة إلى السعودية؟ هذا هو السؤال الذي يجدر بالعالم طرحه في وقت تعبر الإدارة الأميركية الجديدة اهتماماً شديداً بهذا البلد

قبل الوصول إلى المرحلة الراهنة، أي مرحلة سيطرة الحوثيين (أنصار الله) على صنعاء والحديدة ومناطق أخرى في الشمال وتهديدهم مارب، وهي المرحلة التي تسبب بها الإخوان المسلمون، كانت هناك مرحلة ما قبل الوحدة. في تلك المرحلة، كانت هناك دولتان مستقلتان، لكل منهما نظامها الخاص بها، هما الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي حكمها حزب ماركسي مرتبط عضواً بالاتحاد السوفياتي كان همّه الانقراض على اليمن كله وتحولته إلى حليف للقوة العظمى الثانية في العالم وقتذاك. حصلت حروب عدة بين الشمال والجنوب في ظل حديث مستمر عن

إخوان ليبيا.. أقلية مهيمنة تحاول فرض خيارها الانتخابي

نمذ البعض وتشجيت صفوف البعض الآخر.

الحوار الثاني المعروف على ملتقى الحوار يتعلق بالانتخاب المباشر، حيث ينتخب رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية بطريق الاقتراع العام السري الحر المباشر وبالأغلبية المطلقة لأصوات المقتربين، وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولى، تنظم جولة ثانية خلال أسبوعين من تاريخ إعلان النتائج النهائية، للجولة الأولى. ويشارك في هذه الجولة المرشحان الحائزان على أكثر عدد من الأصوات.

من خلال الدعم الغربي نجح إخوان ليبيا في إعادة تدوير أنفسهم وصولاً إلى اتفاق الصخيرات الذي أدى إلى حالة من الانقسام ومنح للجماعة فرصة للتغلغل في مؤسسات الدولة المالية والاقتصادية

ورغم أن هذا المقترح يحظى بالدعم الشعبي، إلا أن إمكانية فرضه ستواجه العديد من الصعوبات أهمها أن الإخوان وحلفاؤهم يرفعون شعارهم المعلن: انتخاب الرئيس من داخل البرلمان، أو تنظيم الاستفتاء على الدستور قبل الاستحقاق الانتخابي، وهو ما ترفضه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ويرى فيه الفاعلون الداخليون دافعاً لتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، لتواصل الأقلية المهيمنة التحكم في مسارات الدولة، وفسح مجال المسامات والمقايضات بين الكتل النيابية لشراء

والثاني والأهم أن لا أمل للجماعة في أن يكون الرئيس الذي سيختاره الشعب محسوباً عليها أو قريباً منها.

وضعت المادة 26 من المقترح المرحل من اللجنة القانونية إلى ملتقى الحوار السياسي خيارين، يتعلق الأول بالانتخاب غير المباشر وهو الذي يدعمه الإخوان وحلفاؤهم الجهويين ومن يبدون خوفاً من وصول شخصية من داخل قيادة الجيش أو من المحسوبين عليهم، ومن رموز النظام السابق أو المقربين منه إلى أعلى هرم السلطة.

ووفق هذا الخيار، ينتخب مجلس النواب رئيس الدولة بالانتخاب السري، ويشترط في كل مترشح أن يحصل على تركيبتين من كل دائرة انتخابية، يعتبر المرشح المتحصل على أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب فائزاً بالانتخابات في الجولة الأولى، وإذا لم يفز أي من المرشحين في الجولة الثانية، وإذا تعذر انتخاب رئيس الدولة خلال أجل أقصاه تسعون يوماً يعتبر مجلس النواب منحلًا تلقائياً ويصار إلى انتخابات تشريعية في أجل أقصاه تسعون يوماً من تاريخ آخر جولة انتخابية.

يخطط الإخوان إلى خوض الانتخابات التشريعية بأكثر عدد من اللوائح الحزبية المحسوبة عليهم والمستقلة القريبة منهم والمدمومة من قبلهم لتشجيت الأصوات بما يصب في مصلحة مشروعهم، واستغلال المال والإعلام للسيطرة على البرلمان القادم، بما يضمن لهم اختيار رئيس للدولة من بين السائرين في ركبهم، وإذا لم يتحقق ذلك فليذهب الأليات التي يستطيعون تحريكها لإفشال انتخاب رئيس والدفع نحو انتخابات برلمانية جديدة.

كما أن هدفهم من هذا الاقتراح هو تكريس مبدأ نظام برلماني وفق النموذج التونسي بعد انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011، تسيطر فيه القوة الأولى (وليس بالضرورة الأغلبية) داخل البرلمان مع دور هامشي لرئيس الدولة، وفسح مجال المسامات والمقايضات بين الكتل النيابية لشراء

الدولة، على أن يكون هيئة استشارية قبل أن يتجاوز دوره ليتحول إلى هيئة تشريعية منافسة لمجلس النواب خافياً أن الإخوان يجيدون اللعب على أوتار مراكز نفوذ غربية مؤثرة بشعارات مزيفة عن الإسلام الديمقراطي الذي يعدون بتكريسه، وبالليبرالية الاقتصادية التي يتبنونها، وبالعداء للقوى الدولية المنافسة لواشنطن والمشاريع الأيديولوجية المناوئة لها.

ومن خلال الدعم الغربي، نجح إخوان ليبيا في إعادة تدوير أنفسهم بعد هزيمتهم في انتخابات 2014 وانقلابهم عليها، وصولاً إلى اتفاق الصخيرات الذي أدى لاحقاً إلى حالة من الانقسام في البلاد، ومنح الجماعة فرصة أكبر للتغلغل في مؤسسات الدولة بطرابلس وخاصة منها المالية والاقتصادية، وفرض جسماً استثنائياً من خارج الإرادة الشعبية، وهو ما يسمّى المجلس الأعلى

للولة، على أن يكون هيئة استشارية قبل أن يتجاوز دوره ليتحول إلى هيئة تشريعية منافسة لمجلس النواب خافياً أن الإخوان يجيدون اللعب على أوتار مراكز نفوذ غربية مؤثرة بشعارات مزيفة عن الإسلام الديمقراطي الذي يعدون بتكريسه، وبالليبرالية الاقتصادية التي يتبنونها، وبالعداء للقوى الدولية المنافسة لواشنطن والمشاريع الأيديولوجية المناوئة لها.

ومن خلال الدعم الغربي، نجح إخوان ليبيا في إعادة تدوير أنفسهم بعد هزيمتهم في انتخابات 2014 وانقلابهم عليها، وصولاً إلى اتفاق الصخيرات الذي أدى لاحقاً إلى حالة من الانقسام في البلاد، ومنح الجماعة فرصة أكبر للتغلغل في مؤسسات الدولة بطرابلس وخاصة منها المالية والاقتصادية، وفرض جسماً استثنائياً من خارج الإرادة الشعبية، وهو ما يسمّى المجلس الأعلى

للولة، على أن يكون هيئة استشارية قبل أن يتجاوز دوره ليتحول إلى هيئة تشريعية منافسة لمجلس النواب خافياً أن الإخوان يجيدون اللعب على أوتار مراكز نفوذ غربية مؤثرة بشعارات مزيفة عن الإسلام الديمقراطي الذي يعدون بتكريسه، وبالليبرالية الاقتصادية التي يتبنونها، وبالعداء للقوى الدولية المنافسة لواشنطن والمشاريع الأيديولوجية المناوئة لها.

ومن خلال الدعم الغربي، نجح إخوان ليبيا في إعادة تدوير أنفسهم بعد هزيمتهم في انتخابات 2014 وانقلابهم عليها، وصولاً إلى اتفاق الصخيرات الذي أدى لاحقاً إلى حالة من الانقسام في البلاد، ومنح الجماعة فرصة أكبر للتغلغل في مؤسسات الدولة بطرابلس وخاصة منها المالية والاقتصادية، وفرض جسماً استثنائياً من خارج الإرادة الشعبية، وهو ما يسمّى المجلس الأعلى

للولة، على أن يكون هيئة استشارية قبل أن يتجاوز دوره ليتحول إلى هيئة تشريعية منافسة لمجلس النواب خافياً أن الإخوان يجيدون اللعب على أوتار مراكز نفوذ غربية مؤثرة بشعارات مزيفة عن الإسلام الديمقراطي الذي يعدون بتكريسه، وبالليبرالية الاقتصادية التي يتبنونها، وبالعداء للقوى الدولية المنافسة لواشنطن والمشاريع الأيديولوجية المناوئة لها.

ومن خلال الدعم الغربي، نجح إخوان ليبيا في إعادة تدوير أنفسهم بعد هزيمتهم في انتخابات 2014 وانقلابهم عليها، وصولاً إلى اتفاق الصخيرات الذي أدى لاحقاً إلى حالة من الانقسام في البلاد، ومنح الجماعة فرصة أكبر للتغلغل في مؤسسات الدولة بطرابلس وخاصة منها المالية والاقتصادية، وفرض جسماً استثنائياً من خارج الإرادة الشعبية، وهو ما يسمّى المجلس الأعلى

ظاهرة سياسية وإعلامية بلا سند شعبي أو اجتماعي، بل ويعتبرون كالعنصر المزروع في جسد غير قابل به. وليس خافياً أن الإخوان يجيدون اللعب على أوتار مراكز نفوذ غربية مؤثرة بشعارات مزيفة عن الإسلام الديمقراطي الذي يعدون بتكريسه، وبالليبرالية الاقتصادية التي يتبنونها، وبالعداء للقوى الدولية المنافسة لواشنطن والمشاريع الأيديولوجية المناوئة لها.

ومن خلال الدعم الغربي، نجح إخوان ليبيا في إعادة تدوير أنفسهم بعد هزيمتهم في انتخابات 2014 وانقلابهم عليها، وصولاً إلى اتفاق الصخيرات الذي أدى لاحقاً إلى حالة من الانقسام في البلاد، ومنح الجماعة فرصة أكبر للتغلغل في مؤسسات الدولة بطرابلس وخاصة منها المالية والاقتصادية، وفرض جسماً استثنائياً من خارج الإرادة الشعبية، وهو ما يسمّى المجلس الأعلى

ظاهرة سياسية وإعلامية بلا سند شعبي أو اجتماعي، بل ويعتبرون كالعنصر المزروع في جسد غير قابل به. وليس خافياً أن الإخوان يجيدون اللعب على أوتار مراكز نفوذ غربية مؤثرة بشعارات مزيفة عن الإسلام الديمقراطي الذي يعدون بتكريسه، وبالليبرالية الاقتصادية التي يتبنونها، وبالعداء للقوى الدولية المنافسة لواشنطن والمشاريع الأيديولوجية المناوئة لها.

ومن خلال الدعم الغربي، نجح إخوان ليبيا في إعادة تدوير أنفسهم بعد هزيمتهم في انتخابات 2014 وانقلابهم عليها، وصولاً إلى اتفاق الصخيرات الذي أدى لاحقاً إلى حالة من الانقسام في البلاد، ومنح الجماعة فرصة أكبر للتغلغل في مؤسسات الدولة بطرابلس وخاصة منها المالية والاقتصادية، وفرض جسماً استثنائياً من خارج الإرادة الشعبية، وهو ما يسمّى المجلس الأعلى

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

سجد ملتقى الحوار السياسي الليبي نفسه أمام مهمة غاية في الأهمية خلال اجتماعه عن بعد المقرر في السادس والعشرين والسابع والعشرين من مايو الجاري، والذي دعت إليه البعثة الأممية، للحسم النهائي في الآلية الدستورية المقترحة من قبل اللجنة القانونية على إثر اجتماعها بتونس في أوائل أيار الماضي، والتي لم يعد هناك مجال لتأخير إقرارها، فالقرار الأممي واضح، وضغوط المجتمع الدولي التي تمارس يومياً على الفاعلين السياسيين في ليبيا، تصب جميعها في ضرورة أن يحل الأول من تحوليه إلى حليف للقوة العظمى الثانية في العالم وقتذاك. حصلت حروب عدة بين الشمال والجنوب في ظل حديث مستمر عن

لكن المسألة تبدو معقدة جداً، فالإخوان وحلفاؤهم طالما أصروا على استباق الاستحقاق الانتخابي بتنظيم استفتاء شعبي مباشر على مسودة الدستور المعيبة التي لا تخدم إلا أهدافهم، والمرفوضة من أغلب مكونات المجتمع بما في ذلك الأقليات العرقية (الأمازيغ والتبو والطوارق)، وهي مسودة تتنافى مع الدستور التونسي للعام 2014 الذي انكشف مساوئه بعد أن تم إعداده في غرف مظلمة لعب فيها الساعون لتمكين الإسلام السياسي من الحكم دوراً مهماً، ووجدت فيه حركة النهضة آلية لتشجيت السلطات بما يمنحها صفة الأقلية المهيمنة.

الحقيقة أن ذات الأطراف الإقليمية والدولية التي تدعم إخوان تونس هي التي تدعم إخوان ليبيا، وتسعى إلى أن تضعهم في صدارة المشهد، رغم أنهم

